برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

مذكرة إعلامية

مقترحات لمراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/INF/7
13 October 1997
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مقدمة

١- كانت **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** قد اعتمدت في دورتها الأربعين توصيات جماعة العمل الرسمية بشأن خيارات سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل **لبرنامج الأغذية العالمي** (الوثيقة CFA 40/5).

٢- نصت إحدى تلك التوصيات على "أن تراجع **الأمانة** تطبيق النموذج الجديد، والسياسات المرتبطة به في نهاية الفترة المالية الأولى لتطبيقه، وأن ترفع تقريرا إلى الجهاز الرياسي عن كفاءة وفعالية هذا النموذج الجديد، مع توصيات لتحسينه أو تعديله" (الوثيقة CFA 40/5 الفقرة ٢٣ ص).

محور المراجعة

٣- طلبت **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في دورتها الثامنة والثلاثين (الوثيقة CFA 38/18). من جماعة العمل الرسمية وضع مقترحات تؤدي إلى:

(أ) زيادة القدرة على التنبؤ بتوافر الموارد، بالقدر الممكن، ومرونة استعمالها مع مراعاة طبيعة **البرنامج** متعددة الأطراف؛

(ب) ضمان تقديم الموارد بالمستوى المطلوب **لبرنامج الأغذية العالمي** واستخدامها أمثل استخدام؛

(ج) ضمان تمويل المصروفات الإدارية وغيرها من التكاليف.

٤- على **الأمانة** استعراض مدى نجاح سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل في تحقيق الأهداف أعلاه.

منهاج المراجعة

٥- للمراجعة أن تقوم بالآتي:

(أ) تقييم آثار سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل في "معالجة العقبات الرئيسية التي واجهها **البرنامج**" كما هي مبينة في تقرير جماعة العمل الرسمية الملحق بهذه الوثيقة؛

(ب) تحديد ما تم إنجازه والعقبات التي واجهت **الأمانة** في تنفيذ سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل؛

(ج) تقييم الجوانب الإيجابية والسلبية التي واجهتها الدول الأعضاء والجهات المانحة منذ بداية تنفيذ سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل؛

(د) التعرف على القضايا الهيكلية والتنظيمية التي قد تتطلب تعديلا أو تعزيزا بغية تحقيق أهداف سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل بشكل أفضل، وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الصدد؛

(هـ)الأخذ في الاعتبار بالتوجهات والممارسات السائدة حاليا في وكالات وهيئات **الأمم المتحدة** ذات الصلة وغيرها من المنظمات التنفيذية بشأن سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، متى ما كان ذلك ملائما.

الإطار والوسائل

٦- ستشمل المراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، وستقدم نتائج المراجعة للدورة السنوية **للمجلس التنفيذي** لعام ١٩٩٨.

٧- ترى **الأمانة** أن على عملية المراجعة أن تولي اهتماما كبيرا بتجربة الدول الأعضاء والجهات المانحة في تطبيقها سياسات **البرنامج** للموارد والتمويل طويل الأجل، ولهذا الغرض تقترح **الأمانة** تصميم وتوزيع استبيان على الدول الأعضاء والجهات المانحة حتى يتم تقييم تجربتها وموقفها الحالي. وتنوي **الأمانة** أيضا القيام بمشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء والجهات المانحة بشأن القضايا ذات الصلة والتقدم المحرز في عملية المراجعة.

الملحق

العقبات الرئيسية التي تواجه البرنامج في إطار هياكل الموارد[١] والهياكل المالية القائمة

١- يواجه **البرنامج** عقبات تعرقل استجابته المثلى لحالات الطوارئ الجديدة والضخمة والمعقدة، فضلا عن بعض حالات الطوارئ الأصغر حجما وذلك نتيجة لعدم كفاية الأموال النقدية غير المشروطة.

٢- تتعرض كفاءة النشاطات وإدارتها للعراقيل نتيجة لما يلي:

(أ) عدم كفاية الموارد المرنة والأموال النقدية المتاحة للبرامج التي وافقت عليها **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** والمديرة التنفيذية؛

(ب) مستوى الموارد وتوقيت تحصيلها اللذان لا يمكن التنبؤ بهما؛

(ج) لا تتوافر موارد كاملة لميزانية دعم البرنامج والمصروفات الإدارية كما لا يمكن التنبؤ بها؛

(د) البنود غير الغذائية والخدمات لا تتوافر دائما لدعم السلع.

٣- تؤدي المتطلبات الخاصة لإعداد التقارير التي تتفق وظروف كل جهة مانحة إلى زيادة التكاليف التي لا يمكن تغطيتها.

٤- لا تكفي الموارد لمعالجة جميع الاحتياجات الخاصة بالنشاطات التي اعتمدتها **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** والمديرة التنفيذية بما في ذلك الطلب الذي لا يمكن التنبؤ به والذي لا يمكن تجنبه على الموارد نتيجة للاتفاق المبرم مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**.

٥- لا تحدد بالكامل التكاليف الإدارية الخاصة بالمشروعات الإنمائية والاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وعمليات اللاجئين المزمنة وعمليات الطوارئ الخاصة والبنود غير الغذائية والبرامج الثنائية، ولا تسترد بالكامل.

٦- لم تتطور سياسة الإدارة بالقدر الكافي أو تطبق بصورة ملائمة لدعم العمليات بطريقة فعالة.

٧- صممت النظم المالية والمعلومات لخدمة البرنامج باعتباره برنامجا إنمائيا لا كبرنامج للطوارئ والتنمية.

٨- تعتبر الضوابط على الأصول والتدفق النقدي والمصروفات غير كافية لضمان الرقابة المالية السليمة واستخدام الموارد بكفاءة.

٩- لا تطبق اللامركزية بصورة كافية على عمليات وضع الميزانيات والمحاسبة المالية لضمان مساءلة واضعي القرارات.

---

(١) تتألف الموارد من النقد والسلع والخدمات.